20030412-0004-YL

ندوة عن معاناة اهالي المخطوفين والمفقودين طالبت بالتقرير الرسمي وسألت عن مسؤولية الدولة

امهات مخطوفين ومفقودين وبونابارت (جالسة الى اليسار) يرفعن صور ابنائهن قبل بداية الندوة. (سامي عياد)

لم يبق لهن الا الكلام. عندما تأججت العواطف في لحظة ألم وحزن على المفقودين، لم تتمكن أم من البقاء صامتة والاستماع الى مزيد من الكلام والمداخلات. صرخت عالياً: "لا نريد الا ابناءنا. لتقل لنا السلطة اللبنانية الحقيقة. اذا ماتوا، فعفا عما مضى. واذا لم يموتوا نريد ان يعودوا الينا". مرتين، كررت كلماتها تأكيداً لموقفها الذي بدا انه موقف رفيقات "الدرب الواحدة" اللواتي جلسن بقربها وأيدنها. لكن صرختها لم يسمعها احد من المسؤولين الذين غابوا او تغيبوا. في تلك القاعة التي غرق جزء كبير منها في السواد، تعالت اوجاع صادقة. "لقد حرمونا هذا الحق: ان نموت بسلام"، قالت ام ارجنتينية. واضافت اخرى: "لقد راهنوا على عامل الزمن علنا ننسى، لكننا لم ننس".

واختصرت أم كل الالم في قلبها عبر ترداد بين الحين والآخر: "الله لا يوفقهم". والـ"هم" ليسوا سوى الحكومات والمسؤولين السياسيين، وكانت رغبة الامهات الباكيات ايصال رسالة واضحة اليهم: "سنتابع المسيرة، سنحقق مطالبنا، ويوم الفرج لا بد آتٍ مهما طال الزمن".

نظمت أمس حملة "تنذكر تَ ما تنعاد" ندوة عن قضية المفقودين والمخطوفين في لبنان في مسرح المدينة – كليمنصو، في الذكرى الـ٢٨ للحرب، حضرها عدد من اهالي مفقودين وشخصيات اجتماعية واعلامية.

تجارب الاهالي

"تجارب اهالي المفقودين والمخطوفين" عنوان الجلسة الاولى التي ترأستها ماري روز زلزل. الكلمة الاولى لرئيس "لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية "سنان براج الذي القت لينا يونس مداخلته بالنيابة عنه. وضمنها عرضاً لمراحل الخطف التي شهدها لبنان خلال اعوام الحرب، وانواعه، مشيراً الى ان "تعداد المخطوفين في محطات اخرى بلغ بضعة آلاف، ظل معظمهم مجهول المصير".

وتوقف عند لجانِ التحقيق الرسمية التي شكلت على مر الاعوام، و"انتهت الى فشل ذريع ولم تعلن نتائج عملها، عارضاً الجهود التي بذلتها لجنة الدفاع ولجنة اهالي المخطوفين والمفقودين. واكد "التضامن مع لجنة الاهالي ومطالبها، وخصوصاً الطلب من السلطات الاسراع في اعداد التقرير عن عمليات الاستقصاء والتحري التي قامت بها هيئة تلقي الشكاوى ونشره، والا يكون وراء عدم حصول ذلك الف سؤال وسؤال".

تلته رائدة حركة "امهات ساحة أيار" الارجنتينية لورا بونابارت بمداخلة ابدت فيها الاسف "لان الصمت هو الموقف الدائم للحكومات"، معتبرة ان "الحكومات"، بغض النظر عما اذا كانت قد ارتكبت جرائم اختفاء ام لا، مذنبة بسبب عدم قيامها بالتحقيقات الملائمة".

وقالت: "اذا كان ثمة مفقودون، فلا يحق لاي حكومة ان ترفض المراجعات، حتى لو اتت من شخص واحد، فكيف بالاحرى لو ان هناك تجمعاً يقف وراءها؟"، وتوجهت الى اهالي المفقودين، فشددت على "الا تولوا اهمية للسجالات الداخلية بينكم. فالمهم ان نتحد ونقدم مطالبنا معاً. والافضل ان تكون المجموعات متنوعة، تنتمي الى اماكن مختلفة، او حتى الى دول اجنبية، قريبة او بعيدة. فمن يعمل منفرداً لن يحقق شيئاً. وعليكم تعزيز تشكيل مجموعات للعناية بحقوق الانسان، تضم محامين واطباء واشخاصاً من مهن اخرى".

من جهتها، رأت رئيسة "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين" وداد حلواني انه "بعد اكثر من ١٢ عاماً من السلم المعلن، لم يبدأ اعمار ما تهدم من البشر، او ربما اعتبر الحكام ان مسؤولية ذلك تقع على عاتق دول اخرى غير دولتنا". وقالت: "هكذا تعاطت معنا دولة السلم وحكوماتها المتعاقبة. نحن في نظرها لا ننتمي الى هذا الوطن. كتبوا لنا ان نكون ضحايا الحرب وضحايا السلم. رفعنا الصوت عالياً: "من حقنا ان نعرف مصير احبائنا. وجبهنا باللامبالاة ووجهت الينا تهم بمحاولة العودة بالمجتمع الى زمن الحرب. قتلوا القتيل ولم يمشوا حتى في جنازته".

وتداركت: "المضحك المبكي ان ننصح بطي صفحة الماضي والتطلع نحو المستقبل، اي مستقبل لوطن تداس فيه كرامة مواطنيه وتصادر منهم ابسط حقوقهم بالمعرفة، اضعف الايمان".

وشكت من "عدم اصدار هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين تقريرها حتى الآن وعدم رفعه الى مجلس الوزراء. حتى ان المجلس العتيد لم يطالبها بحساب على المهمة التي وكلها اليها، ولم يصدر عنه قرار جديد بتمديد مهلة عملها". واشارت الى ان "لقاءنا اليوم هو للمطالبة بان يكون ١٣ نيسان يوماً وطنياً للذاكرة، وان يكون ثمة نصب تذكاري يرمز الى جميع ضحايا الحرب ويشكل ادانة لجرائمها".

الابعاد القانونية والمواطنية

بعد استراحة، عقدت جلسة ثانية عنوانها: "الابعاد القانونية والاجتماعية والمواطنية لقضية المفقودين"، ترأستها ندى الادهمي، وحاضر فيها نزار صاغية عن "القرار الصادر عن محكمة جنايات جبل لبنان في ٢٠٠١/١٢/١٣ والذي دان احد الخاطفين". ووصفه بأنه "بمثابة انقلاب على النظام ككل"، شارحاً "خصائصه وتأثيراته في قضية المفقودين ومدى توافقه مع مستلزمات التذكر الاكثر ملاءمة للنظام اللبناني".

وقال: "القرار يتوافق تماماً مع معايير الاعتراف بضرورة احترام الكرامة الانسانية ومبدأ المشاركة في المواطنة على قدم المساواة على صعد مختلفة، ما دام ينجم عن مستلزمات الكرامة الانسانية ويراعي الى اقصى حد ضرورة العمل على اعطاء الجميع، بمن فيهم جناة الحرب، فرصة المشاركة في بناء الغد. فإقراره بحق المعرفة يشكل اعترافاً بحاجات اساسية لاهالي المخطوفين، ومشروعية مطالبهم، وملامسة قانونية لابعاد الخطف الاجتماعية والانسانية (...)".

واثار حبيب نصار "انتظارات الاهالي ومطالبهم"، فلفت الى ان "عدد المفقودين يتجاوز ١٧ الفاً. لكن ١٧ الف مفقود يعنون ايضاً ١٧ الف عائلة. واذا اعتبرنا ان كل عائلة معدل افرادها خمسة، فيكون عدد العائلات المعنية يفوق الـ١٠٠ الف. اذاً، لدينا اكثر من ١٠٠ الف لبناني وغير لبناني معنيون مباشرة بهذه القضية". واعتبر ان للاهالي "حاجات معنوية، اذ يعيشون في حال انتظار لامتناه منذ ٣٠ عاماً، تشكل نوعاً من التعذيب المتواصل لهم. ومطلوب معالجة هذا العذاب".

ورأى انه "لا يمكن العائلات في غياب اثباتات جدية ان يقبلوا بما تحاول الدولة اقناعهم به، وهو ان كل المفقودين ماتوا. ومن دون تحقيق يتميز بالجدية والصدقية، لا يمكن ان يتجاوزوا حالهم هذه". وحدد مطلبين رئيسيين، الاول معرفة مصير المفقودين والثاني معرفة المسؤوليات، وثمة حاجة الى ان تعترف الدولة بهذه القضية، وان ثمة مفقودين فعلاً، فلا تهمش الاهالي ولا تتجاهلهم".

وتوقف عند الحاجات المادية والاقتصادية والاجتماعية للاهالي، مشدداً على تخصيص الدولة لهم تعويضات مالية". واذ لفت الى ان "اي مطلب لم يتحقق حتى الآن" اعتبر ان "الدولة بتشكيلها لجنتي تحقيق في الاعوام الاخيرة، اعترفت بمسؤوليتها، لكنها لم تتحملها"، رافعاً جملة مطالب، منها "تحديد مصير المفقودين واطلاق جميع المفقودين الاحياء اينما وجدوا، واسترجاع جثث من قضوا في المعتقل، واخراج الجثث من المقابر الجماعية وتحديد هوية اصحابها".

وكان المتكلم الاخير بول الاشقر الذي تناول ذاكرة الحرب، ومما قال: "كان افضل ان تضع حركة السلم قاعدة ذاكرة الحرب، لكنها لم تنتج ذاكرة، لأنها ظلت هزيلة بالمقارنة بهول الكارثة: لم نعرف او لم نستطع تحاشي الحرب، ولا تقصيرها ولا الخروج منها". ووصف موقف الدولة بأنه "محير لئلا اقول معترفاً ويراهن على الطمس والنسيان والتمييز".

وخلص: "في مقابل ذاكرة الجماعات التي هي حية وغير قائمة على النسيان، وبسبب انحطاط الدولة التي اصبحت مجرد صورة عن الطوائف، لا ذاكرة اخرى لسبب بسيط هو غياب المواطنية. لذلك، قلت ان موقع الضحية قد يكون مدخلا مقبولا. لكن لا نتوهم. انه موقع دفاعي وعاجز اذا عادت وتجمعت عناصر الحرب. كذلك، ان تطعيم موقع الضحية باللاطائفية يزيد مناعته. لذلك، النصب التذكاري الموحد مهم، لانه يفرض مكاناً مشتركاً لذاكرات الجماعات. وعلينا ان نصر عليه، كي يخلد الضحايا كافراد، وان نكرمهم كمشاريع مواطنين".

وفي ختام الندوة، عرضت افلام عدة عن الحرب، بعنوان: "صور ضد النسيان". ويتواصل عرضها السادسة مساء اليوم.

مطالب مشتركة

وكانت الحملة قد دعت الى لقاء بين بونابارت وممثلي ١٢ جمعية تعنى بحقوق الانسان، وذلك في مقر الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان – بدارو قبل الظهر، انتهى بتوقيع المجتمعين بياناً مشتركاً تضمن المطالب الآتية:

"١– ان تقدم الهيئة الرسمية تقريرها الشامل في مدة اقصاها آخر نيسان الحالي ليبنى على الامر مقتضاه، والا سنضطر وبكل أسف الى رفع هذه القضية الى المحاكم والهيئات الدولية المعنية.

٢– ان تتحمل الحكومة مسؤولياتها بنشر التقرير المذكور واتخاذ الخطوات المترتبة على النتائج.

٣– ان يتحمل النواب جميعاً ولاسيما الذين ناصروا حملة "تنذكر ت ما تنعاد" وايدوا مطالب اهالي المفقودين، مسؤولياتهم النيابية.

يعلن الموقعون تبنيهم الحملة المذكورة والعمل على تحقيق مطلبي اعلان يوم ١٣ نيسان يوماً وطنياً للذاكرة واقامة نصب تذكاري لجميع ضحايا الحرب".

• دعت حملة تنذكر ت ما تنعاد" الى تجمع في السادسة مساء غد الاحد في ساحة الشهداء، "من اجل اعلان ١٣ نيسان يوماً وطنياً للذاكرة واقامة نصب تذكاري لجميع ضحايا الحرب".